تحولات الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الاوسط في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية (2016-2026)

م.م. سهير حسن سعدون
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
suhair90-hassan@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

شهد الشرق الأوسط منذ عام 2016 العديد من التحولات الاقليمية والدولية التي أسهمت في إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية للمنطقة الأمر الذي دفع القوى الإقليمية إلى إعادة صياغة أولوياتها وأدواتها في إدارة علاقاتها الخارجية بالتالي برزت المملكة العربية السعودية بوصفها أحد أهم الفاعلين الإقليميين اذ تبنت السعودية استراتيجية مرنة تركزت على توظيف مقومات القوة الوطنية وتنويع الشراكات الدولية والتكيف مع التحولات المتسارعة في النظام الدولي بما ينسجم مع اهداف رؤية السعودية 2030 ، من ثم يهدف البحث إلى تحليل محددات التحول في الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط والوقوف على انعكاسات المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية للسعودية فضلاً عن دراسة أبرز القضايا الإقليمية التي شكلت محوراً للتحرك السعودي نحو البيئة الخارجية واستشراف مستقبل الدور السعودي في ظل استمرار التحولات الاستراتيجية والتنافس بين القوى الكبرى ، وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها: أن الاستراتيجية السعودية شهدت تحولاً كبيرًا خلال العقد الأخير تمثل ذلك في الانتقال من الاعتماد على الأدوات التقليدية الى نهج استراتيجي أكثر شمولاً يقوم على الدمج بين القوة الاقتصادية والدبلوماسية والقوة الناعمة وبناء شراكات مختلفة، الامر الذي بدأ يعزز قدرة السعودية على حماية مصالحها وترسيخ مكانتها الدولية

بوصفها قوة إقليمية محورية من قوى المنطقة ، بالتالي قد توصل البحث إلى أن التحولات التي شهدتها البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط أسهمت في إعادة صياغة أولويات الاستراتيجية السعودية اذ أصبحت أكثر ميلاً إلى بناء الشراكات الدولية والاقتصادية على وجه الخصوص وتعزيز الدبلوماسية الإقليمية وربط السياسة الخارجية بالأهداف المرجوة من رؤية 2030 كما بين البحث أن المستقبل السعودي سيظل مرهوناً بقدرة السعودية على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن الاقليمي ومقتضيات المصلحة الوطنية فضلًا عن مدى قدرتها على التعامل مع التحولات المتسارعة في بنية النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية السعودية، الشرق الأوسط، رؤية 2030، التحولات الإقليمية، السياسة الخارجية، الأمن الإقليمي، القوة الذكية.

تأريخ الاستلام 2026/7/26 تأريخ قبول النشر 2026/7/27

Transformations in Saudi Strategy Towards the Middle East in Light of Regional and International Changes (2016-2026)

Asst. Lect. Suhair Hassan Saadoun
Al-Mustansiriya University/College of Political Science
suhair90-hassan@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Since 2016, the Middle East has witnessed numerous regional and international transformations that have contributed to reshaping the region's strategic environment. This has prompted regional powers to reformulate their priorities and tools for managing their foreign relations. Consequently, the Kingdom of Saudi Arabia has emerged as one of the most important regional actors. Saudi Arabia has adopted a flexible strategy focused on utilizing the elements of national power, diversifying international partnerships, and

adapting to the rapid transformations in the international system, in line with the objectives of Saudi Vision 2030. Therefore, this research aims to analyze the determinants of the transformation in Saudi strategy towards the Middle East, examine the repercussions of internal, regional, and international changes on Saudi foreign policy orientations, study the most prominent regional issues that have shaped Saudi Arabia's approach to the external environment, and anticipate the future of the Saudi role. In light of ongoing strategic shifts and competition among major powers, this research is based on the premise that Saudi strategy has undergone a significant transformation over the past decade. This transformation is characterized by a shift from reliance on traditional tools to a more comprehensive strategic approach that integrates economic, diplomatic, and soft power, as well as building diverse partnerships. This has begun to enhance Saudi Arabia's ability to protect its interests and solidify its international standing as a pivotal regional power. Consequently, the research concludes that the transformations in the Middle East's strategic environment have contributed to a reshaping of Saudi strategic priorities, making them more inclined towards building international and, in particular, economic partnerships, strengthening regional diplomacy, and linking foreign policy to the objectives of Vision 2030. The research also indicates that Saudi Arabia's future will remain contingent on its ability to balance the requirements of regional security with the demands of its national interest, as well as its capacity to navigate the rapidly evolving structure of the international system.

Keywords: Saudi strategy, Middle East, Vision 2030, regional transformations, foreign policy, regional security, smart power.

المقدمة

شهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير تحولات بنيوية متسارعة أسهمت في إعادة تشكيل طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الفاعلين الإقليميين والدوليين. هذه التحولات جاءت نتيجة لتداخل مجموعة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي انعكست بصورة مباشرة على انماط التنافس والصراع في المنطقة ، اذ تزامنت هذه التحولات مع تغيرات في البيئة الدولية اذ أفضت تداعيات الحروب والنزاعات وتنامي التنافس بين القوى الكبرى والتحولات في أسواق الطاقة العالمية فضلاً عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، إلى بروز بيئة استراتيجيات أكثر تعقيداً اتسمت بتزايد حالة عدم اليقين، وتعدد مصادر التهديد، واتساع نطاق التنافس على النفوذ في منطقة تمثل أحد أكثر الأقاليم أهمية في النظام الدولي.

وفي ظل هذه البيئة المتغيرة، برزت المملكة العربية السعودية بوصفها أحد أهم الفاعلين الإقليميين، مستندة إلى ما تمتلكه من مقومات قوة كثيرة ومتعددة فضلاً عن مكانتها في أسواق الطاقة العالمية ودورها المحوري في المنظمات الإقليمية والدولية. إلا أن الأهمية الكبيرة السعودية لم ترتبط بحجم تلك المقومات فحسب بل ارتبطت بقدرة المملكة على إعادة توظيف هذه المقومات ضمن استراتيجية أكثر مرونة وشمولاً لا سيما في ملفات القضايا الاقليمية والتي من اهمها (ايران ، الخليج، اليمن) وغيرها من القضايا التي تتطلب من الاستراتيجية السعودية ان تستجيب للتحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية وفي نفس الوقت تعمل على التوازن بين متطلبات الأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانة المملكة على المستويين الاقليمي والدولي.

بالتالي تميزت المدة منذ عام 2016 بتحول مهم في مسار الاستراتيجية السعودية إذ شهدت السياسة الخارجية للمملكة انتقالاً تدريجياً من الأنماط التقليدية

في إدارة علاقاتها الخارجية إلى تبني مقاربة أكثر مرونة تقوم على تنويع أدوات التأثير والمبادرة في المنظمات الدولية عن طريق توسيع نطاق الشراكات ليس على المستويات السياسية فحسب انما في مختلف المجالات الاخرى لا سيما التنموية والاقتصادية والدبلوماسية بالاضافة الى ربط الاعتبارات الأمنية والسياسية بالقضايا الاقتصادية، لا سيما بعد إطلاق ما عرف بـ(رؤية المملكة العربية السعودية 2030) التي اصبحت بمثابة إطاراً استراتيجياً شاملاً لإعادة تنظيم الاقتصاد والتنمية وتعزيز مكانة المملكة في محيطها الاقليمي والدولي.

مع ذلك لا يمكن عد هذا التحول شاملاً من استخدام القوة الى الاعتماد الجوانب الدبلوماسية انما انتهجت السعودية استراتيجية مرنة كما ذكرنا اذ ظلت قضايا الامن والدفاع واستقرار منطقة الخليج والبحر الاحمر وما تبعها من ملفات مهمة مع ايران واليمن من اهم القضايا المؤثرة في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية السعودية تجاه الشرق الاوسط.

وبناءًا على ما تقدم ، يسعى هذا البحث الى دراسة وتحليل التحولات في الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الاوسط خلال المدة (2016–2026) من خلال توضح اهم المحددات التي اثرت في صياغة توجهاتها، بالاضافة الى تفسير التفاعل الحاصل في المتغيرات الداخلية والخارجية وبين التحول في ادوات واولويات السياسة الخارجية ، فضلًا عن التمييز بين التحول الحقيقي في الاستراتيجية السعودية ومظاهر الاستمرار في الانماط التقليدية التي تنبع من المصالح والاهداف الاستراتيجية.

اهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من الاهمية التي تحتلها المملكة العربية السعودية في معادلات الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط،، لا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2016، اذ يرتبط الموضوع مدار

البحث بدراسة اهم التحولات السياسة الخارجية للقوى الإقليمية في ظل بيئة دولية تتميز بتعدد مراكز القوة وتزايد الترابط بين الأمن والاقتصاد والدبلوماسية، كما يرنو هذا البحث إلى الإسهام في ادراك طبيعة التغير في الاستراتيجيات الإقليمية وذلك من خلال التمييز بين التحول في الأهداف الاستراتيجية ومعرفة الأدوات والطرق المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف.

كذلك تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في فهم التحولات في الاستراتيجية السعودية والذي يساعد على توضيح اتجاهات التفاعلات السياسية والأمنية للسعودية في المنطقة الاقليمية لا سيما في القضايا المرتبطة بإيران واليمن والعلاقات الخليجية و البحر الأحمر، فضلًا عن علاقات السعودية بالقوى الدولية مثل الولايات المتحدة والصين.

إشكالية البحث

ينطلق البحث من تساؤل جوهري مفاده : كيف أثرت المتغيرات الإقليمية والدولية في التحولات التي طرأت على الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الاوسط 2016-2026؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عددًا من التساؤلات الفرعية اهمها:

1. ما أبرز المحددات التي أسهمت في تحول الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الاوسط؟
2. كيف تعاملت الاستراتيجية السعودية منذ عام 2016 مع الأزمات والصراعات الإقليمية؟
3. كيف أسهمت القضايا الاقيلمية في إعادة تشكيل أدوات واولويات الاستراتيجية السعودية؟
4. ما طبيعة التحولات التي شهدتها أدوات السياسة الخارجية السعودية بين القوة الصلبة والقوة الاقتصادية والتنموية والدبلوماسية؟

5. كيف انعكس التنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا والقوى الإقليمية الأخرى على خيارات السعودية الاستراتيجية؟

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها أن الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط (2016–2026) شهدت تحولات تدريجية في طبيعة أدواتها وأولوياتها نتيجة تفاعل المستويات الإقليمية والدولية مع التحولات الاقتصادية والتنموية ،لكن لا يعني ذلك بالضرورة حدوث تغيير شامل في المصالح الأمنية والاستراتيجية الأساسية للمملكة . اذ يفترض البحث أن ارتفاع تكاليف المنافسات الاقليمية والصراعات المحيطة بالاضافة الى تنامي أهمية الاستقرار الاقتصادي في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، جميعها قد أسهمت في مرونة الاستراتيجية السعودية لا سيما في تعزيز الاهتمام بالدبلوماسية وتطوير ادوات إدارة التنافس وتنويع الشراكات الاقليمية والدولية إلى جانب استمرار الاعتماد على أدوات القوة الصلبة حول الردع والتعاون الأمني. وبناءًا على ذلك فإن التحول في استراتيجية المملكة العربية السعودية يمكن تفسيره بوصفه عملية إعادة ترتيب للأدوات والخيارات الاستراتيجية المتوافقة مع مصالحها وليس انتقالًا تامًا من المواجهة إلى التعاون.

هيكلية البحث

يتكون البحث من ثلاثة محاور رئيسة فضلًا عن المحور التمهيدي ، اذ يتناول المحور التمهيدي اطارًا نظريًا للبحث اما المحور الأول ففيه ندرس المحددات الاستراتيجية للدور السعودي في الشرق الأوسط ، ويحلل المحور الثاني الاستراتيجية السعودية والتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية (2016–2023) ؛ أما المحور الثالث فيدرس التحولات في الاستراتيجية السعودية في ظل اعادة تشكيل

البيئة الاقليمية والدولية(2024–2026)، ثم تعرض الخاتمة أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

المحور التمهيدي : الاطار النظري للبحث

اولًا: مفهوم الاستراتيجية

تستخدم مفردة الاستراتيجية في الدراسات الدولية للإشارة إلى عملية تحديد الأهداف الأساسية للدول واختيار الوسائل والموارد اللازمة لتحقيق هذه الاهداف ضمن بيئة تتسم بالفوضوية وتعدد الفاعلين وتعارض المصالح واحتمالية التنافس والصراع فيها . ولا يقتصر مفهوم الاستراتيجية في الاشارة الى الاستخدام العسكري للقوة، انما تتضمن كذلك الأدوات المختلفة سواء كانت ادوات سياسية او اقتصادية او القدرة على بناء التحالفات، وتوظيف الموارد الوطنية في تحقيق المصالح(gray 2010,15–18) .

ومن هذا المنطلق يجب التمييز بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية على الرغم من وجود علاقة وثيقة بينهما الا ان الاستراتيجية تتصل بتحديد الأولويات والأهداف طويلة الأمد، بينما تركز السياسة الخارجية على القرارات والمواقف والمبادرات التي تتخذها الدولة في تعاملاتها الخارجية(سليم1998، 91). كذلك ربما تتغير أدوات السياسة الخارجية أو تتبدل أولوياتها في مراحل معينة لكن ذلك لا ينطبق على مفهوم الاستراتيجية اذ ليس بالضرورة حدوث تغير جذري في المصالح الاستراتيجية الأساسية للدولة.(Hudson 2014,3–7) . بالتالي تبرز أهمية هذا التمييز في دراسة حالة المملكة العربية السعودية إذ إن تغير طبيعة التعامل مع بعض الأزمات الإقليمية أو ترميم العلاقات الدبلوماسية مع قوى كانت العلاقات معها تتسم بالتنافس او القطيعة لا يكفي وحده لإثبات حدوث تحولات جذرية في الاستراتيجية انما ينبغي دراسة أهداف هذه التحركات وسياقاتها واولوياتها ومدى استمراريتها والنتائج التي ترتبت عليها.

ثانيًا: مفهوم الدور الإقليمي

يشير الدور الإقليمي إلى الفعاليات التي تقوم بها الدولة بهدف التأثير على التفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية في محيطها الاقليمي، ويتحدد هذا الدور بمجموعة من المتغيرات، منها الموارد المتاحة، والموقع الجغرافي، والقوة العسكرية والاقتصادية وشبكة التحالفات والشراكات الاستراتيجية، فضلًا عن مدى قبول الأطراف الأخرى بالمبادرات التي تطرحها الدولة(Buzan 2003,3-6). بالتالي لا يتحدد الدور الإقليمي بمجرد امتلاك الموارد أو الإفصاح عن الأهداف السياسية ولكن يتأثر بقدرة الدولة على استغلال مواردها كتأثير فعلي وباستجابة الدول الأخرى لتحركاتها، وبفاعلية القيود التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية.

ثالثًا: مفهوم النفوذ وأدواته

يعرف النفوذ في العلاقات الدولية بأنه قدرة الدولة على التأثير في قرارات الفاعلين الآخرين أو في اتجاهات تفاعلات الدول السياسية والاقتصادية والأمنية. وبالامكان أن يستند النفوذ على أدوات متعددة، من اهمها القوة العسكرية، الموارد الاقتصادية، موارد الطاقة، الدبلوماسية، المساعدات، وغيرها من الادوات الاخرى. بالتالي لابد من التمييز بين القوة الصلبة، التي تعتمد أساسًا على وسائل القوة والقدرات المادية، والقوة الناعمة التي ترتبط بالجاذبية الثقافية والادوات المرنة والمؤسسية والدبلوماسية اذ أن الجمع بين الأدوات المختلفة يتيح للدولة توظيف مواردها بطرق تتناسب مع طبيعة المحددات التي تواجهها(Nye 2004, 19).وبالنسبة إلى السعودية، تتنوع مصادر النفوذ لتشمل أسواق الطاقة، والموقع الجغرافي، وثقلها الاقتصادي، ومكانتها الدينية، غيرها من موارد النفوذ المختلفة. غير أن امتلاك هذه الموارد لا يؤدي تلقائيًا إلى تحقيق كافة اهدافها؛ انما يظل تأثيرها مرتبطًا بطريقة توظيفها، وبالقيود السياسية والأمنية المحيطة بها.

المحور الأول :محددات الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط منذ عام2016

تتأثر الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط بعدد من المحددات على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تتداخل فيما بينها في تشكيل اهم اولويات السياسة الخارجية السعودية ، فمنذ عام 2016 لم تعد التحولات في التوجهات السعودية مرتبطة بالاعتبارات التقليدية فحسب لكن أصبحت تشمل العديد من الجوانب لا سيما متطلبات التحول الاقتصادي وادارة التنافس الاقليمي وتنويع الشراكات وتعزيز قدرة السعودية على التأثير في القضايا المهمة سواء في الجوانب السياسية او الاقتصادية للمنطقة، بالتالي يقتضي تحليل هذه المحددات التمييز بين المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية والضغوطات الناشئة عن البيئة الإقليمية، والتحولات التي تشهدها بنية النظام الدولي.

أولاً: المحددات الداخلية للاستراتيجية السعودية

تمثل المحددات الداخلية أحد اهم وابرز العناصر الأساسية في تفسير التحولات التي شهدتها الاستراتيجية السعودية منذ عام 2016،لا سيما في ضوء التحولات المرتبطة بأولويات التنمية الاقتصادية، وتوسيع مجالات الاستثمار وإعادة تنظيم الموارد الوطنية، وتعزيز اواصر التعاون الدولي. اذ شكل إطلاق رؤية السعودية 2030 في عام 2016 إطاراً فاعلاً لإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية والتنموية، الأمر الذي سار بالعلاقة بين الاستقرار الإقليمي والمتطلبات التنموية الداخلية أكثر تركيز في اهداف السياسة الخارجية السعودية(رؤية السعودية 2030).

بالتالي فان رؤية السعودية 2030 تهدف الى تنويع مصادر الاقتصاد وبالنتيجة تقليل الاعتماد على النفط، وتوسيع دور القطاع الخاص لا سيما جذب الاستثمارات والتركيز على قطاعات السياحة والصناعة والخدمات اللوجستية.

فضلا عن ان هذه الاهداف لا تقتصر على المجالات الاقتصادي الداخلي، انما تمتد لمستويات اعلى في السياسة الخارجية؛ حيث تتطلب المشاريع الخاصة بالتنمية بيئة إقليمية مستقرة نسبياً ، وعلاقات دولية مرنة ومهيئة لدعم تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا وغيرها . وبناءً على ما تقدم ، يمكن تحليل الاستقرار الإقليمي كأحد الشروط المساعدة على تحقيق اهداف رؤية ٢٠٣٠ السعودية، وبأنه ليس مجرد هدف منفصل عن الاهداف الاقتصادية(Royal United Services Institute, 2023). وفي الوقت نفسه، أسهمت التغيرات الاقتصادية في تطوير نطاق المصالح السعودية الخارجية، اذ اصبحت العلاقات الدولية لا تقتصر على التعاون الأمني أو التنسيق السياسي، انما شملت مجالات متعددة اخرى مثل امن الطاقة والتكنلوجيا والاستثمار وغيرها ، اذ أدى ذلك إلى ازدياد أهمية العلاقات الاقتصادية مع القوى الكبرى، و ضرورة الحاجة إلى تنويع الشراكات الدولية بما يتيح للسعودية خيارات واسعة وكثيرة في إدارة مصالحها الاستراتيجية(Hetou 2019, 239-261).

ومع ذلك، لا ينبغي لنا القول أن رؤية 2030 تفسر جميع التحولات في السياسة الخارجية السعودية؛ إذ تتداخل معها اعتبارات اخرى منها التوازن الاقليمي و الأمن القومي، وطبيعة العلاقات مع القوى الكبرى في النظام الدولي . وعليه فإن أثر التحول الاقتصادي في الاستراتيجية السعودية يُفهم بصورة أدق عند ربطه بالمحددات الاخرى لا سيما الأمنية والسياسية منها و التي تؤثر في قرارات المملكة بشكل كبير(Royal United Services Institute, 2023). فضلاً عن ذلك توجد محددات داخلية اخرى في الاستراتيجية السعودية منها طبيعة الأولويات المرتبطة بحماية وتطوير البنية التحتية الحيوية ولا سيما شبكات ومشاريع النقل ومنشآت الطاقة والمشاريع الاقتصادية الكبرى ، اذ تكتسب هذه المصالح أهمية استراتيجية كبيرة بالنظر إلى دور المملكة البارز في أسواق الطاقة ، وارتباط قدرة

استقرار الاقتصاد الوطني بقدرة السعودية على حماية منشآتها الحيوية وضمان تدفق صادراتها وتطوير استثماراتها، حيث أدى ذلك إلى تعزيز الروابط بين التخطيط الاقتصادي والاعتبارات الأمنية في تحديد التوجهات الخارجية السعودية(Partrick 2016,12).

وعليه، يمكن القول إن المحددات الداخلية منذ عام 2016 ساعدت في توسيع مفهوم المصلحة الوطنية السعودية، اذ أصبح يشمل إلى جانب مفاهيم الأمن على المستويات السياسية والعسكرية متطلبات اخرى مثل الاستقرار لتحقيق التنمية والتنوع بمصادر الاقتصاد والاستثمار، والتقنيات الحديثة ،وغيرها . غير أن ثقل واهمية كل محدد من هذه المحددات يختلف عن الأخر باختلاف القضية الإقليمية والمدة الزمنية، وهو ما يستوجب تجنب تفسير الاستراتيجية السعودية من خلال عامل داخلي محدد.

ثانياً: المحددات الإقليمية للاستراتيجية السعودية

تؤدي البيئة الإقليمية دوراً مركزيًا في تشكيل الاستراتيجية السعودية، يعود ذلك إلى تداخل المصالح السياسية والامنية والاقتصادية بين دول الشرق الأوسط، فضلاً عن ارتباط أمن الخليج العربي بالتفاعلات الأوسع على مستوى المنطقة. اذ اتسمت المدة منذ عام 2016 بوجود العديد من بؤر التوتر وتعدد الأطراف المنخرطة في هذه البؤر ، فضلا عن التفاوت في تصورات الدول بشأن مصادر التهديد واساليب التعامل معها. بالتالي انعكست ظروف البيئة الاقليمية كمحددات على خيارات الاستراتيجية السعودية لا سيما في مجالات التفاوض وادارة هذه الازمات والردع والتحالفات المشتركة وغيرها (Mabon and Edward Wastnidge2022,54.). وتلوح العلاقات السعودية الإيرانية في مقدمة المحددات الإقليمية، حيث ارتبط التنافس بين البلدين بالاختلاف في المصالح والتصورات الأمنية، والتفاعلات السياسية في عدد من الساحات الإقليمية(Ighani

2016). اذ انعكست هذه المنافسة على ملفات امن الخليج العربي واليمن والعراق وسوريا، حيث اسهمت هذه الملفات في جعل العلاقة بين الرياض وطهران متغيرًا مؤثراً في حسابات الأمن الإقليمي وتفيد الدراسات المتخصصة في هذا المجال إلى أن التنافس السعودي الايراني قد تجاوز الاختلافات المذهبية والسياسية، اذ بات ياخذ أبعاداً جيوسياسية مرتبطة بالنفوذ وتوازنات القوة.(Borck 2024) ومن هذا المنطلق مثّل الاتفاق السعودي الإيراني الذي تم الاعلان عنه في العاصمة الصينية بكين في اذار 2023 نقطة تطور بالغة الاهمية في مسار العلاقات المشتركة، إذ انضوى في طيات هذا الاتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات والبعثات في كلا البلدين . ويمكن تحليل هذه النقطة باعتبارها تحولاً في أدوات التنافس عن طريق توسيع نطاق الاتصال السياسي والدبلوماسي، دون القول أن الاتفاق أنهى الخلافات الاستراتيجية بين البلدين أو أزال أسباب الخلافات و التنافس بصورة نهائية(Keynoush 2016). وتكمن اهمية هذا الاتفاق بأنه أتاح مساحة جديداً لإدارة العلاقات مع ابقاء نتائج هذه المساحة مرتبطة بالتطورات الإقليمية ومدى فاعلية الالتزام بالمبادئ المتفق عليها.

فضلاً عن ان الأزمة اليمنية قد شكلت واحدة من أبرز المحددات الأمنية للاستراتيجية السعودية خلال المدة المدروسة، يعود ذلك إلى ارتباطها بأمن الحدود الجنوبية للسعودية عن طريق التهديدات العسكرية في محيطها المباشر(مرزوقي 52،2020-56). اذ أظهرت تطورات الأزمة الى أن الاعتماد على الأدوات العسكرية وحدها لا يكفي لتحقيق الاستقرار السياسي بين البلدين ، الأمر الذي ادى الى جعل مسارات التفاوض والجهود الدبلوماسية عناصر مهمة في إدارة القضية اليمنية. وتتضح هنا العلاقة بين الاعتبارات التقليدية الأمنية المباشرة وبين الحاجة إلى الحد من المخاطر الإقليمية التي قد تؤثر في اولويات الخطط والتنمويّة

السعودية (نايف 2025، 261)أما على مستوى امن الخليج العربي، فقد أثرت بعض الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي على طبيعة الاستقرار الإقليمي، وأظهرت أن التقارب في المصالح على المستويات الامنية لا يمنع بالضرورة ظهور خلافات في السياسات الخارجية(ردمان 2022، 8). اذ مثّلت المصالحة الخليجية التي تم الاعلان عنها في قمة العلا عام 2021 محطة ذات اهمية كبيرة في مسار العلاقات الخليجية، ذلك من حيث إعادة التعاون بين الدول وفتح المجال أمام استئناف العلاقات. ويبين هذا التطور أهمية التفاهمات السياسية في التقليل من الانقسامات الإقليمية، مع حتمية التمييز بين إنهاء الخلافات و تحقيق توافقات في القضايا الاستراتيجية.

واخيرا تمثل القضية الفلسطينية أحد اهم الملفات المؤثرة في التحرك السعودي تجاه الشرق الأوسط، وذلك تبعاً لأبعادها الاسلامية والعربية والدولية، فضلاً عن ارتباطها بملفات الأمن والاستقرار والتسوية السياسية .حيث استمر حضور هذه القضية في المواقف السعودية الرسمية والمبادرات في المنظمات الاقليمية وذلك لتداخلها مع علاقات السعودية بالقوى الكبرى من جهة ومع تطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جهة اخرى(مبادرة السلام العربية 2002) .وعليه، فإن تحليل تحولات الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط يتطلب البحث في القضية الفلسطينية ضمن شبكة واسعة من المحددات الإقليمية والدولية، بدلاً من التعامل معها بعدها ملفاً منفصلاً عن باقي ملفات المصالح السعودية(وزارة الخارجية السعودية 2024).

وبناءً على ذلك، يمكن وضع ثلاث ابعاد اقليمية للاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الاوسط اهمها :

1. ادوات إدارة التنافس مع القوى الإقليمية.
2. اساليب التعامل مع الصراعات والتهديدات الأمنية.

3. الحد من الانقسامات وتعزيز الاستقرار عبر المبادرات الدبلوماسية.

وهذا لا يعني ان ظهور الأدوات التفاوضية قد ادى الى تراجع أهمية الاعتبارات الأمنية، انما انعكس تعدد الوسائل التي يمكن أن تستخدمها السعودية في التعامل مع بيئة إقليمية متقلبة.

ثالثاً: المحددات الدولية للاستراتيجية السعودية

تتأثر الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط بجملة من المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، والتي من اهمها التنافس بين القوى الكبرى وتغير اشكال التعاون الأمني والاقتصادي. اذ برزت خلال المدة 2016–2026 أهمية العلاقة بين الدول و الولايات المتحدة الامريكية بالتوازي مع تطور مجالات التعاون مع روسيا والصين، الأمر الذي وضع أمام السعودية خيارات كثيرة في تتوافق مع مصالحها الخارجية. ولا يعني ذلك بالضرورة انتقال السعودية من تحالف إلى آخر، انما ضرورة معرفة كيفية الحفاظ على العلاقات القائمة وبناء شراكات جديدة ملائمة للمصالح السعودية (عبدالهادي 2026، 883–884). من ثم تحتل العلاقات الامريكية السعودية مكانة مهمة في الجوانب الاستراتيجية بالنسبة للسعودية، وذلك بسبب امتداد التعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والطاقة والأمن . ومع ذلك، شهدت العلاقة اختلافات كثيرة في تقدير بعض الملفات الإقليمية، بما فيها التعامل مع قضايا اليمن وايران والأمن الخليجي. وقد دفعت هذه الاختلافات إلى زيادة أهمية تنويع العلاقات الخارجية للسعودية،الا ان ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء التعاون مع الولايات المتحدة أو زوال المصالح بين الطرفين (European Parliamentary Research Service 2025).

وفي المقابل، اتسمت العلاقات السعودية الصينية بأهمية متزايدة في ضوء تطوير التعاون التقني والاستثماري والتجاري ، فضلاً عن الدور الذي تحتله الصين في أسواق الطاقة الامر الذي جعل هذا التعاون وسيلة السعودية في توسيع خياراتها

الاقتصادية والدبلوماسية اذ مثّل الاتفاق السعودي الإيراني الذي أُعلن عنه في الصين عام 2023 مثالاً واضحاً على إمكانية العلاقات مع القوى الكبرى في دعم مسارات الدبلوماسية. ومع ذلك، فإن تطور التعاون مع الصين لا يكفي وحده لحدوث تحول كامل في الموقف الاستراتيجي السعودي، انما يتطلب هذا الاستنتاج فحص طبيعة الالتزامات الاقتصادية والعسكرية والامنية الفعلية للسعودية(European Parliamentary Research Service 2025) أما بالنسبة للعلاقات السعودية الروسية، فقد اكتسبت أهمية بالغة في المجالات المتعلقة بأسواق الطاقة إلى جانب قضايا التعاون الاقتصادي والسياسي. اذ يبرز هذا الجانب حول التداخل بين المصالح الاقتصادية السعودية والعلاقات الدولية المتعلقة بإنتاج الغاز والنفط وأسعاره(Royal United Services Institute). بالتالي ، فإن العلاقة مع روسيا تمثل أحد مجالات تطوير الشراكات الدولية مع بقاء هذا التعاون مرتبط بحدود المصالح المشتركة وبمتغيرات البيئة الدولية(finley2022,18). وتشير هذه التطورات جميعاً إلى التنويع في الشراكات الدولية بالنسبة للسعودية أصبح أحد العناصر المهمة في فهم استراتيجيتها ، إذ يوفر لها فرصاً لتوسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية والسياسية، ويمنحها مساحة أوسع للتعامل مع قضايا التنافس بين القوى الكبرى. غير أن هذا التنويع لا يعني بالضرورة انتهاج سياسة حيادية بالكامل أو الابتعاد عن الشراكات الحالية؛ بل يمكن وصفه سعياً إلى وضع ادوات جديدة في إدارة العلاقات في ضوء اختلاف الملفات المطروحة والمصالح.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن المحددات الدولية للاستراتيجية السعودية تتداخل مع المحددات الداخلية والإقليمية. فالتنافس بين القوى الكبرى يؤثر في خيارات التعاون الاقتصادي والأمني، في حين تحدد طبيعة التهديدات الإقليمية جانباً من أولويات السياسة الخارجية، وتؤثر متطلبات رؤية 2030 في أهمية

الاستقرار وتنويع الشراكات. ويقود ذلك إلى استنتاج أن تفسير التحولات السعودية يتطلب الجمع بين المستويات الثلاثة، وعدم اختزالها في تغير العلاقات مع قوة دولية واحدة أو في الاستجابة لأزمة إقليمية محددة. ويتضح مما سبق أن الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط منذ عام 2016 تأثرت بتفاعل مجموعة من المحددات الداخلية والإقليمية والدولية. فقد أسهمت متطلبات التحول الاقتصادي في زيادة أهمية الاستقرار وتنويع الشراكات، بينما استمرت التحديات الأمنية والتنافسات الإقليمية في التأثير في أولويات المملكة. وفي الوقت نفسه، أتاح التنافس بين القوى الكبرى مجالاً أوسع لتنويع العلاقات الدولية، من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى التخلي عن الشراكات القائمة. وبذلك، فإن التحولات في الاستراتيجية السعودية لا يمكن تفسيرها بوصفها انتقالاً خطياً من المواجهة إلى الدبلوماسية، أو من الاعتماد على شريك دولي إلى الاعتماد على شريك آخر؛ بل ينبغي فهمها في إطار إعادة ترتيب الأولويات وتعدد أدوات إدارة المصالح. ويمهد هذا التحليل للانتقال إلى المحور الثاني، الذي يتناول انعكاس هذه المحددات على المواقف السعودية تجاه القضايا الإقليمية.

المحور الثاني: الاستراتيجية السعودية والتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية (2016-2023)

تلعب السعودية ادوار إستراتيجية في جميع القضايا و المشاكل التي حلت بالمنطقة، إذ تعتبر من الدول التي تسعى إلى المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليمي لكافة الدول العربية ومن هذا المنطلق شاركت المملكة في إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945 ،و وقوفها إلى جانب الدول العربية في جميع الأزمات و المشاكل التي تعرضت لها و خصصت لمساعدتها المبالغ المادية الضخمة(سمان 2017، 41-43).

شهدت الاستراتيجية السعودية خلال المدة (2016–2023) تحولات مهمة في طبيعة الانخراط الإقليمي، وفي أساليب التعامل مع الأزمات والصراعات المحيطة بالمملكة. فقد تميزت السنوات الأولى من هذه الفترة بتكثيف الحضور السياسي والأمني في عدد من الملفات، في حين برزت لاحقًا توجهات نحو إدارة التنافس، وتوسيع المسارات الدبلوماسية، وإعادة تنظيم العلاقات الخليجية والإقليمية(Alsrour 2026,1–20) ولا يعني هذا التطور وجود انتقال حاسم بين مرحلتين منفصلتين، إذ استمرت الاعتبارات الأمنية في التأثير في السياسة الخارجية السعودية بالتزامن مع توسيع أدوات التفاوض والوساطة.

اولاً: مرحلة الانخراط الإقليمي النشط (2016–2020)

1. إعادة تعريف الدور السعودي بعد عام 2016

مثلت السنوات التي أعقبت عام 2016 مرحلة مهمة في تطور السياسة الخارجية السعودية، إذ تزامنت مع تحولات في الأولويات الاقتصادية والتنموية، وتغيرات في طبيعة التحديات الأمنية الإقليمية، وتزايد الاهتمام بإعادة تنظيم أدوات التأثير السعودي في المنطقة. ويمكن تفسير جانب من هذه التحولات في ضوء التفاعل بين متطلبات التنافس الإقليمي والأمن الوطني ، والحاجة إلى حماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. كما ارتبطت هذه المرحلة بتنامي الاهتمام بتطوير القدرات الدفاعية، وتعزيز الحضور السعودي في الملفات التي تمس أمن الخليج واليمن والتوازنات الإقليمية. (un security council 2015)ومع ذلك، ينبغي عدم التعامل مع هذه المرحلة باعتبارها انتقالًا كاملًا إلى نمط واحد من السياسة الخارجية؛ فقد تباينت الأدوات المستخدمة بحسب طبيعة القضية، وتداخلت الوسائل العسكرية والأمنية مع المبادرات السياسية والدبلوماسية.

2. اليمن واختبار أدوات القوة الصلبة

شكلت الحرب في اليمن أحد أبرز الملفات المؤثرة في الاستراتيجية السعودية خلال هذه الفترة. فقد ارتبط التدخل العسكري بقيادة التحالف العربي عام 2015 باعتبارات أمنية وجيوسياسية، في مقدمتها منع تشكل تهديدات على الحدود الجنوبية للمملكة، والتأثير في موازين القوة داخل اليمن(international crisis group 2016). وأظهرت تطورات الحرب أن استخدام القوة العسكرية لا يضمن بالضرورة تحقيق جميع الأهداف السياسية، خصوصًا في الصراعات التي تتعدد فيها الأطراف المحلية والإقليمية، وتتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والإنسانية والاقتصادية. كما ترتبت على استمرار الحرب تكاليف مالية وسياسية وأمنية، فضلًا عن تزايد الاهتمام الدولي بتداعياتها الإنسانية، بالتالي وتبرز أهمية الحالة اليمنية في أنها توضح الفارق بين القدرة على استخدام القوة وبين القدرة على تحويلها إلى نتائج سياسية مستقرة. فإدارة الصراع تتطلب، إلى جانب الأدوات العسكرية، ترتيبات سياسية ومفاوضات وضمانات أمنية تتصل بمصالح الأطراف المختلفة، وبذلك، لا تمثل الحالة اليمنية دليلًا على التخلي عن القوة الصلبة، بل تقدم مجالًا لدراسة حدودها، والظروف التي تدفع الدول إلى إعادة تقييم جدوى استمرار الانخراط العسكري، والبحث عن أدوات إضافية لإدارة الأزمات.

3. التنافس السعودي الإيراني

مثّل التنافس مع إيران عاملًا أساسيًا في حسابات الأمن السعودي خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة. فقد ارتبط التنافس بالخلافات حول ترتيبات الأمن الإقليمي، وبالأوضاع في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وبالتصورات المختلفة لدور القوى الإقليمية في المنطقة. وتأثرت العلاقة الثنائية بتراكمات سياسية وأمنية، وبطبيعة علاقات كل طرف مع الفاعلين المحليين في عدد من الساحات. كما أسهمت التطورات الأمنية في الخليج والهجمات التي استهدفت

منشآت الطاقة في تعزيز أهمية الردع وحماية البنية التحتية الحيوية ضمن الحسابات الاستراتيجية السعودية(congressional research serves 2026). ومع ذلك، فإن التنافس السعودي الإيراني لم يكن العامل الوحيد المحدد للسياسة السعودية؛ إذ تداخل مع علاقات المملكة بالولايات المتحدة، وتطورات أسواق الطاقة، ومتطلبات التنمية الاقتصادية، والتفاعلات داخل مجلس التعاون الخليجي. وتوضح هذه الحالة أن المنافسة الإقليمية يمكن أن تستمر حتى مع وجود مصالح مشتركة أو فرص للتفاوض، وأن شدة التنافس وأدواته قد تتغير تبعًا لتكاليف الصراع والظروف السياسية والأمنية(Reuters2026).

4. الأزمة الخليجية عام 2017

مثلت الأزمة الخليجية التي اندلعت عام 2017 تطورًا مهمًا في العلاقات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ أدت إلى توتر العلاقات بين قطر وعدد من الدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية. وأظهرت الأزمة أن التقارب الجغرافي والمؤسسي بين الدول لا يمنع ظهور خلافات بشأن السياسة الخارجية والأمن الإقليمي والعلاقات مع القوى الأخرى. كما أثرت الأزمة في مستوى التنسيق الخليجي، وفي قدرة المجلس على التعامل بصورة جماعية مع بعض التحديات الإقليمية(Reuters2026).ومن منظور الاستراتيجية السعودية، يمكن دراسة الأزمة بوصفها محاولة لإعادة تنظيم العلاقات الإقليمية وفق تصورات محددة للأمن والتعاون، مع ضرورة تحليل نتائجها الفعلية وتكاليفها السياسية والدبلوماسية، وقد أفضت التطورات اللاحقة إلى توقيع إعلان العلا في يناير 2021، وهو ما فتح المجال أمام استعادة العلاقات الخليجية. ويشير ذلك إلى أن إدارة الخلافات بين الدول قد تتخذ مسارات متغيرة، وأن استمرار التوتر لا يمنع التوصل إلى تسويات عندما تتغير الظروف والحسابات السياسية.

5. العلاقات السعودية الأمريكية

ظلت العلاقة مع الولايات المتحدة أحد المكونات المهمة للاستراتيجية السعودية خلال الفترة (2016–2020)، ولا سيما في مجالات الدفاع والتسليح والتعاون الأمني والطاقة. ومع ذلك، تأثرت العلاقة بتباين المواقف بشأن بعض الملفات الإقليمية، وبالجدل المرتبط بالحرب في اليمن، فضلًا عن الاختلاف في تقييم عدد من التطورات السياسية والأمنية،(Keynoush,2023) وأظهرت هذه المرحلة أن الشراكة الاستراتيجية لا تعني تطابقًا كاملًا في المصالح أو السياسات، وأن الدول قد تسعى إلى المحافظة على التعاون في مجالات معينة، مع إدارة الخلافات في مجالات أخرى. كما كشفت التطورات الأمنية في الخليج عن أهمية التساؤل بشأن حدود الاعتماد على الشراكات الخارجية في حماية المنشآت الحيوية ومواجهة التهديدات الإقليمية. وأسهم ذلك في إبراز أهمية تنويع أدوات الأمن الوطني، وتطوير القدرات الدفاعية، وتوسيع نطاق العلاقات الدولية.

6. هجمات منشآت النفط عام 2019 وأمن الطاقة

شكلت الهجمات التي استهدفت منشآت نفطية سعودية في سبتمبر 2019 حدثًا مهمًا في تقييم المخاطر التي تواجه البنية التحتية الحيوية. فقد سلطت هذه الهجمات الضوء على حساسية قطاع الطاقة، وعلى التداعيات المحتملة للتهديدات الأمنية في استقرار الإنتاج والأسواق العالمية، وأعادت هذه التطورات التأكيد على أن أمن الطاقة لا يرتبط فقط بحجم الموارد والإنتاج، بل يتصل كذلك بقدرة الدولة على حماية المنشآت وشبكات النقل والتصدير، وإدارة الأزمات، والتعاون مع الشركاء الدوليين. كما أظهرت هذه الحالة أن الردع العسكري وحده لا يكفي بالضرورة لمنع جميع التهديدات، وأن حماية المصالح الحيوية تتطلب مزيجًا من القدرات الدفاعية والتعاون الأمني والدبلوماسية وإدارة المخاطر (Reuters. 2026).

7. حدود استراتيجية الانخراط المكثف

تكشف دراسة هذه المرحلة عن عدد من التحديات المرتبطة بالانخراط الإقليمي المكثف، من بينها ارتفاع تكاليف الصراعات، وصعوبة تحويل التفوق المادي إلى تسويات سياسية مستقرة، وتداخل مصالح الأطراف الإقليمية والدولية، ولا يعني ذلك أن استخدام القوة أو الانخراط المباشر كان عديم الأثر، بل إن تقييمه يتطلب تحديد الأهداف التي سعت المملكة إلى تحقيقها، والنتائج التي تحققت، والتكاليف التي ترتبت على الخيارات المتخذة. وتبرز أهمية هذه المراجعة في تفسير الاهتمام اللاحق بتوسيع المسارات الدبلوماسية وإدارة التنافس، دون افتراض أن ذلك جاء نتيجة عامل واحد أو أدى إلى اختفاء الاعتبارات الأمنية التقليدية(Partrick,2016).

ثانيًا: الانتقال نحو التهدئة وإدارة التنافس (2021–2023)

1. المصالحة الخليجية وقمة العلا عام 2021

شكل إعلان العلا في يناير 2021 محطة مهمة في مسار العلاقات الخليجية، إذ أسهم في إنهاء الأزمة التي بدأت عام 2017 وفتح المجال أمام استعادة العلاقات بين الدول المعنية. وتكمن أهمية هذه الخطوة في أنها عكست إمكانية الانتقال من إدارة الخلاف من خلال إجراءات الضغط إلى استعادة العلاقات عبر التفاهمات السياسية. كما أتاحت فرصة لإعادة تنشيط العمل الخليجي المشترك في ظل تحديات اقتصادية وأمنية تتطلب مستويات مختلفة من التنسيق. ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار المصالحة دليلًا على اختفاء جميع الخلافات السياسية بين دول الخليج؛ إذ يمكن أن تستمر الاختلافات بشأن بعض الملفات الخارجية أو الأولويات الوطنية(Kristian,2021)، بالتزامن مع استعادة العلاقات الرسمية والتعاون في مجالات محددة، ومن ثم، تمثل المصالحة الخليجية حالة

مناسبة لدراسة التفاعل بين المصالح المشتركة والخلافات الوطنية، ومدى قدرة التسويات الدبلوماسية على تقليل التوتر دون إلغاء التباينات في السياسات.

2. الحوار السعودي الإيراني

شهدت العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات السابقة لعام 2023 محاولات لفتح قنوات حوار بهدف تقليل التصعيد وإدارة الخلافات الإقليمية. وقد ارتبطت هذه المحاولات بمخاوف أمنية مشتركة، وبالحاجة إلى الحد من تداعيات الصراعات الإقليمية، إلى جانب تغير بعض الظروف السياسية والدولية، ويشير الحوار بين البلدين إلى أن التنافس لا يمنع وجود دوافع للتفاوض، خصوصًا عندما ترتفع تكاليف التصعيد أو تتغير حسابات الأطراف المعنية.(Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China) ومع ذلك، فإن استمرار الحوار لا يعني بالضرورة الوصول إلى تسوية شاملة لجميع الخلافات، بل قد يكون وسيلة لإدارة بعض المخاطر بصورة تدريجية. وتكتسب هذه المحاولات أهمية في دراسة كيفية استخدام الدبلوماسية بالتوازي مع استمرار الاستعدادات الأمنية، وكيف يمكن للدول أن تسعى إلى تخفيف التوتر دون التخلي عن تصوراتها الأساسية للأمن والمصالح الوطنية.

3. الاتفاق السعودي الإيراني عام 2023

أُعلن في مارس 2023 عن اتفاق لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران، بوساطة صينية. وشكل الاتفاق تطورًا مهمًا في مسار العلاقات الثنائية، كما أبرز الدور الدبلوماسي الصيني في أحد الملفات الإقليمية الرئيسية، ويمكن تفسير الاتفاق في إطار سعي الطرفين إلى إعادة تنظيم العلاقة، وفتح قنوات التواصل، وتقليل مخاطر التصعيد. كما عكس أهمية الوساطة الدولية في توفير إطار للتفاهم عندما تتوافر إرادة سياسية لدى الأطراف المعنية، غير أن التقييم العلمي للاتفاق ينبغي أن يميز بين استعادة العلاقات الدبلوماسية

وبين تسوية مصادر التنافس الاستراتيجي. فالتوصل إلى اتفاق رسمي يمثل خطوة مؤسسية مهمة، لكن أثره في الملفات الإقليمية يتوقف على التنفيذ، واستمرار التواصل، وتطور الأوضاع في الساحات التي تتداخل فيها مصالح الطرفين.(Mustofa, 2023,255) كما ينبغي عدم افتراض أن الاتفاق أدى وحده إلى إنهاء جميع أشكال التنافس أو إزالة مصادر عدم الاستقرار في المنطقة. والأدق هو دراسة أثره في إدارة العلاقة الثنائية، ومقارنة التطورات اللاحقة بأهداف الاتفاق والتزامات الأطراف المعلنة.

4. الصين ودورها في التفاعلات الإقليمية

أبرزت الوساطة الصينية في الاتفاق السعودي الإيراني تنامي أهمية الصين في بعض الملفات الدبلوماسية في الشرق الأوسط. ويأتي ذلك في سياق علاقات اقتصادية واسعة بين الصين ودول المنطقة، ولا سيما في مجال الطاقة والتجارة والاستثمار(Wang2025,18-34). ومع ذلك، فإن دور الصين لا ينبغي تفسيره بوصفه بديلًا كاملًا عن الدور الأمريكي أو عن الترتيبات الأمنية القائمة؛ إذ تختلف طبيعة المصالح والأدوات التي تستخدمها القوى الكبرى في المنطقة. فالتعاون الاقتصادي والدبلوماسي لا يتطابق بالضرورة مع الالتزامات الأمنية والعسكرية. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى تنامي العلاقات السعودية الصينية بوصفه جزءًا من تنويع الشراكات الدولية، مع ضرورة تحليل حدود هذا التنويع، ومدى انعكاسه على خيارات المملكة في مجالات الطاقة والدفاع والتكنولوجيا والاستثمار(Zhang,2024, 246).

5. الحرب الروسية الأوكرانية وأسواق الطاقة

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية، التي بدأت عام 2022، في أسواق الطاقة العالمية وفي العلاقات الاقتصادية والسياسية بين القوى الكبرى. وأصبحت قرارات الإنتاج والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط أكثر ارتباطًا بتقلبات السوق

والمخاوف المتعلقة بالإمدادات والأسعار. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة قرارات المملكة في مجال الطاقة ضمن إطار يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والمصالح الوطنية والعلاقات الدولية. ولا يصح تفسير تلك القرارات من خلال العامل السياسي وحده، لأن أسواق الطاقة تتأثر كذلك بمستويات الطلب، والقدرات الإنتاجية، والمخزونات، والتوقعات الاقتصادية العالمية(Ministry of Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia).كما توضح هذه التطورات أن المملكة تعمل ضمن بيئة دولية تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع التنافس السياسي، الأمر الذي يعزز أهمية المرونة في إدارة العلاقات الدولية، مع المحافظة على القدرة على اتخاذ القرارات وفق تقدير المصالح الوطنية.

6. القوة الاقتصادية بوصفها أداة للسياسة الخارجية

ازدادت أهمية البعد الاقتصادي في الاستراتيجية السعودية مع تقدم برامج التحول المرتبطة برؤية 2030، وتنامي الاهتمام بالاستثمار والتجارة والسياحة والتقنية والبنية التحتية. وتتيح الموارد الاقتصادية للدولة فرصًا لتوسيع التعاون، وبناء الشراكات، ودعم المبادرات التنموية، وتطوير العلاقات مع الاقتصادات الكبرى. إلا أن تأثير القوة الاقتصادية في السياسة الخارجية لا يعتمد على حجم الموارد وحده، بل يتوقف كذلك على كفاءة توظيفها، واستدامة المشروعات، وقدرة الشراكات على تحقيق نتائج متبادلة. (Reuters 2026) ومن ثم، فإن القوة الاقتصادية لا تحل بالضرورة محل القوة العسكرية أو الدبلوماسية، وإنما يمكن أن تكملها وتوسع نطاق الأدوات المتاحة أمام صانع القرار. ويقتضي ذلك دراسة العلاقة بين التحول الاقتصادي وأولويات السياسة الخارجية دون افتراض وجود علاقة سببية مباشرة في كل حالة.

7. تغير مزيج أدوات الاستراتيجية السعودية

تكشف التطورات خلال الفترة (2021–2023) عن تنامي أهمية الدبلوماسية في إدارة بعض الخلافات الإقليمية، بالتزامن مع استمرار الاعتبارات الأمنية والعسكرية. وقد ظهر ذلك في المصالحة الخليجية، والاتفاق السعودي الإيراني، وتوسيع العلاقات مع الصين، إلى جانب استمرار الشراكات الأمنية التقليدية. ويشير هذا النمط إلى أن التحول لا يمكن اختزاله في انتقال كامل من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة، بل يتصل بتغيير مزيج الأدوات المستخدمة وفق طبيعة القضية. ففي بعض الملفات، قد تكون الدبلوماسية أكثر ملاءمة لخفض التوتر، بينما تظل القدرات الدفاعية والردع ضرورية للتعامل مع التهديدات الأمنية(Baghernia,2024,50).

نستنتج مما تقدم وخلال (2016–2023) أن الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط اتسمت بالتغير في أنماط الانخراط وأدوات إدارة التنافس. فقد برزت في السنوات الأولى تحديات مرتبطة بالحرب في اليمن، والتنافس السعودي الإيراني، والأزمة الخليجية، وأمن منشآت الطاقة. وفي المقابل، شهدت السنوات اللاحقة مسارات للتهدئة واستعادة العلاقات الخليجية، ومحاولات لتطوير الحوار السعودي الإيراني، وصولًا إلى الاتفاق المعلن عام 2023. ولا تعكس هذه التطورات انتقالًا خطيًا من المواجهة إلى التعاون، وإنما تشير إلى تفاعل مستمر بين الاعتبارات الأمنية وتكاليف الصراعات والفرص الدبلوماسية. كما تبرز أهمية تنويع الشراكات الدولية والقوة الاقتصادية في توسيع الخيارات الاستراتيجية، دون أن يعني ذلك تراجع أهمية التحالفات الأمنية أو اختفاء مصادر التنافس الإقليمي. وتوفر هذه المرحلة أساسًا لتحليل التحولات اللاحقة، ولا سيما العلاقة بين تنويع الشراكات الدولية ومتطلبات رؤية السعودية 2030 والتغيرات المستمرة في البيئة الإقليمية والدولية.

المحور الثالث: تحولات الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط في ظل إعادة تشكيل البيئة الإقليمية والدولية (2024–2026)

تتناول هذه المرحلة تطور الاستراتيجية السعودية في سياق إقليمي ودولي يتسم باستمرار الأزمات الأمنية، وتعدد مراكز القوة، وتزايد الترابط بين الاستقرار السياسي ومتطلبات التنمية الاقتصادية. كما تبرز فيها أهمية تنويع العلاقات الدولية، وتوسيع الأدوات الدبلوماسية، وإدارة التنافس الإقليمي، مع استمرار الاعتبارات الأمنية التقليدية. ويقتضي تحليل هذه المدة التمييز بين المبادرات والاتجاهات المعلنة، وبين النتائج التي أمكن التحقق منها. كما يجب التعامل مع عام 2026 بوصفه فترة لم تكتمل بعد، وعدم بناء استنتاجات نهائية على تطورات لم تتضح نتائجها أو لم تتوافر بشأنها مصادر موثوقة.

اولاً: تنويع الشراكات الدولية وإعادة تقييم العلاقات الاستراتيجية

1. العلاقة السعودية الأمريكية بين الاستمرارية والتكيف

تستمر الولايات المتحدة بوصفها شريكًا مهمًا للمملكة العربية السعودية في المجالات الأمنية والدفاعية والاقتصادية، إلا أن طبيعة العلاقة تتأثر بتغير الأولويات السياسية، والتطورات الإقليمية، والتنافس الدولي، وتباين المواقف بشأن عدد من القضايا، ولا يمكن تفسير العلاقة السعودية الأمريكية على أساس التحالف الأمني وحده، إذ تتداخل فيها ملفات الطاقة والاستثمار والتكنولوجيا والتعاون العسكري ومصالح الاستقرار الإقليمي. (Mabon 2022)كما أن استمرار التعاون لا يعني تطابق المواقف في جميع القضايا، مثلما أن ظهور الخلافات لا يعني بالضرورة حدوث قطيعة استراتيجية. ومن هذا المنطلق، يمكن دراسة التوجه السعودي نحو توسيع هامش الحركة الدبلوماسية بوصفه محاولة للمحافظة على الشراكات القائمة، مع تنويع العلاقات الخارجية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام

المملكة. ويقتضي ذلك تحليل الاتفاقات والتفاهمات الفعلية، والتمييز بينها وبين التصريحات السياسية أو التوقعات المتعلقة بمستقبل العلاقات.

2. الصين وتنويع الشراكات الدولية

تحتل الصين موقعًا مهمًا في العلاقات الاقتصادية السعودية، نظرًا إلى حجم التبادل التجاري وأهمية الطاقة والاستثمار والتقنية والبنية التحتية. كما أظهرت الوساطة الصينية في الاتفاق السعودي الإيراني عام 2023 قدرة بكين على أداء دور دبلوماسي في بعض الملفات الإقليمية. وتعكس هذه التطورات أهمية الصين ضمن حسابات السياسة الخارجية السعودية، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات حدوث انتقال كامل في الاصطفافات الدولية.(United Nations Security Council) فالعلاقات الاقتصادية الواسعة لا تعني بالضرورة وجود التزامات أمنية مماثلة، كما أن توسيع التعاون مع الصين لا يلغي المصالح السعودية المرتبطة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة أو القوى الدولية الأخرى(Baghernia,2025). ويُفهم تنويع العلاقات مع الصين، في هذا السياق، بوصفه أحد مسارات توسيع الخيارات الاستراتيجية، وتقليل الاعتماد المفرط على شريك واحد، والاستفادة من فرص التجارة والاستثمار والتكنولوجيا. غير أن تقييم نتائج هذا التوجه يتطلب دراسة مجالات التعاون الفعلية، وحدودها، ومدى تأثيرها في القرارات السعودية.

3. روسيا والتنسيق في مجال الطاقة

تؤثر العلاقات السعودية الروسية في بعض جوانب السياسة الاقتصادية والطاقة، ولا سيما في إطار التنسيق بين الدول المنتجة للنفط. وتكتسب هذه العلاقة أهمية بسبب تأثير قرارات الإنتاج في الأسواق العالمية، وبسبب ارتباط الطاقة بالمصالح الاقتصادية للدول المنتجة والمستهلكة. وفي الوقت نفسه، تتأثر العلاقات مع روسيا بالبيئة الدولية الأوسع، بما فيها الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات الغربية والتوترات بين موسكو وعدد من الدول الغربية. ويجعل ذلك من الضروري

التمييز بين التعاون في ملفات محددة وبين وجود تطابق استراتيجي شامل. وعليه، فإن دراسة العلاقة السعودية الروسية تساعد على فهم كيفية إدارة المصالح المتقاطعة في بيئة دولية متعددة الأقطاب، دون افتراض أن التنسيق في الطاقة يعني بالضرورة قيام تحالف سياسي أو أمني متكامل.(Ulrichse 2016)

4. العلاقات مع القوى الإقليمية

تسعى المملكة إلى إدارة علاقاتها مع القوى الإقليمية وفق اعتبارات متعددة، تشمل الأمن، والتجارة، والاستثمار، والتعاون السياسي والدبلوماسي. وتبرز في هذا السياق العلاقات مع تركيا وباكستان وغيرها من الدول التي تتقاطع مصالحها مع المصالح السعودية في بعض الملفات. وتتيح هذه العلاقات توسيع شبكة التواصل الإقليمي، وتطوير مجالات التعاون، وفتح مسارات إضافية للتنسيق بشأن القضايا المشتركة. إلا أن طبيعة العلاقات تختلف من دولة إلى أخرى، تبعًا لتباين الأولويات الوطنية والقدرات والالتزامات الأمنية والاقتصادية. لذلك، لا ينبغي التعامل مع تنويع العلاقات الإقليمية باعتباره دليلًا تلقائيًا على تشكل محور موحد، بل يجب تحليل كل علاقة في سياقها، وتحديد مجالات التعاون والاختلاف، ومدى انعكاسها على خيارات السياسة الخارجية السعودية(Flynn 2010).

5. حرب غزة وتداعياتها على السياسة الإقليمية السعودية

أثرت الحرب في قطاع غزة، التي بدأت في أكتوبر 2023، في البيئة السياسية والأمنية للشرق الأوسط، وأعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الإقليمي والدولي. كما أثارت الحرب نقاشات بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي، ومستقبل التسوية السياسية، والعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، وأثر الصراع في الاستقرار الإقليمي(Reuters 2026). وفي هذا السياق، تكتسب المواقف السعودية المتعلقة بالقضية الفلسطينية أهمية في دراسة أولويات السياسة الخارجية، ولا سيما في ما يتعلق بالشروط السياسية للتسوية، وحماية الحقوق الفلسطينية، وتداعيات

استمرار الحرب على الأمن الإقليمي. ويجب عند تحليل هذا الملف التمييز بين المواقف الرسمية المعلنة، والمبادرات الدبلوماسية، والتفاهمات التي جرى التوصل إليها فعليًا. كما ينبغي عدم افتراض أن الحرب أدت إلى اتجاه استراتيجي واحد أو نتيجة نهائية محددة، نظرًا إلى تعدد الأطراف المؤثرة واستمرار التغيرات الميدانية والسياسية.

6. الدبلوماسية والوساطة وإدارة الأزمات

تُعد الدبلوماسية والوساطة من الأدوات المهمة التي يمكن للدولة استخدامها في إدارة الخلافات الإقليمية، وتقليل احتمالات التصعيد، وتوفير قنوات للتواصل بين الأطراف المتنازعة. وتنبع أهمية هذه الأدوات من قدرتها على فتح مسارات تفاوضية لا تتطلب بالضرورة التخلي عن المصالح الوطنية أو إلغاء الخلافات القائمة. وفي الحالة السعودية، يمكن دراسة المبادرات الدبلوماسية ضمن إطار أوسع يرتبط بالحاجة إلى استقرار البيئة الإقليمية، وتوسيع العلاقات الدولية، وتقليل المخاطر التي قد تؤثر في أهداف التنمية الاقتصادية. لكن تقييم فاعلية الوساطة يتطلب تحديد نتائجها الفعلية، مثل التوصل إلى اتفاقات،(Mason, 2022) أو فتح قنوات اتصال مستمرة، أو تحقيق تقدم ملموس في إدارة أزمة معينة. كما أن نجاح المبادرات الدبلوماسية لا يعتمد على الدولة الوسيطة وحدها، بل يرتبط باستعداد الأطراف المعنية للتفاوض، وبمدى توافر الضمانات السياسية والأمنية، وبقدرة الاتفاقات على الاستمرار والتنفيذ.

7. البحر الأحمر وأمن الممرات البحرية

يمثل البحر الأحمر أحد المجالات الجيوسياسية المهمة للمملكة العربية السعودية، نظرًا إلى موقعه في حركة التجارة الدولية، وارتباطه بأمن الطاقة والموانئ والممرات البحرية. كما تتأثر أهميته بتطورات اليمن والقرن الأفريقي، وبالأوضاع الأمنية في الممرات البحرية القريبة. وتفرض هذه البيئة تحديات تتعلق

بحماية الملاحة البحرية، وضمان استمرارية التجارة، وإدارة المخاطر الأمنية، والتعاون مع الدول المطلة على البحر الأحمر والقوى الدولية المعنية بأمنه. ومن منظور الاستراتيجية السعودية، يرتبط أمن البحر الأحمر بأمن المملكة الاقتصادي والجغرافي، كما يتصل بأهداف تنويع الاقتصاد وتطوير الموانئ والخدمات اللوجستية والسياحة. إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تنسيقًا إقليميًا، واستثمارات مستدامة، وقدرة على التعامل مع التهديدات الأمنية المتغيرة (Reuters 2026).

8. القوة الاقتصادية والقوة الناعمة

أصبحت الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية ذات أهمية متزايدة في تحليل الدور الإقليمي للدول، ولا سيما عندما تسعى إلى تعزيز مكانتها الدولية دون الاعتماد الحصري على القوة العسكرية. وتوفر الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية والتبادل التجاري والتعاون التقني فرصًا لبناء علاقات طويلة الأمد، كما يمكن للدبلوماسية الثقافية والرياضية والسياحية أن توسع نطاق التواصل مع المجتمعات والدول الأخرى.(Alsrour2026) وفي الحالة السعودية، يرتبط هذا المسار بأهداف رؤية 2030، التي تسعى إلى تنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمار والسياحة. ويمكن أن ينعكس التقدم في هذه المجالات على الموارد المتاحة للسياسة الخارجية وعلى صورة المملكة الدولية (Reuters 2026). لكن القوة الاقتصادية أو الناعمة لا تؤدي تلقائيًا إلى تحقيق النفوذ السياسي؛ إذ يتوقف تأثيرها على طبيعة العلاقات، ودرجة الثقة، واستجابة الأطراف الأخرى، وقدرة الدولة على تحويل الموارد إلى نتائج سياسية أو اقتصادية مستدامة.

ثانيًا: الدبلوماسية والقوة الاقتصادية وإعادة تشكيل الدور الإقليمي

1. من الاعتماد على أداة واحدة إلى تنويع أدوات التأثير

يتطلب تحليل الاستراتيجية السعودية عدم الفصل الصارم بين القوة الصلبة والدبلوماسية والقوة الاقتصادية. فقد تستخدم الدولة الوسائل العسكرية لحماية مصالحها الأمنية، بينما تلجأ إلى التفاوض والوساطة لتقليل احتمالات التصعيد، وتوظف الموارد الاقتصادية لتوسيع التعاون وبناء الشراكات. ومن ثم، فإن التحول في الاستراتيجية السعودية يمكن دراسته من خلال التغير في وزن الأدوات المستخدمة، وليس فقط من خلال وجودها أو غيابها. فقد تستمر القدرات الدفاعية والاعتبارات الأمنية في موقع مهم، بالتزامن مع زيادة الاهتمام بالمسارات الدبلوماسية والتنموية. ويقتضي هذا التحليل مقارنة الحالات المختلفة، وتحديد الأداة المستخدمة في كل ملف، والأهداف التي سعت المملكة إلى تحقيقها، والنتائج التي أمكن رصدها، بدلًا من إصدار حكم عام بشأن انتقال كامل من نمط استراتيجي إلى آخر (Borck 2024,57).

2. من التدخل المباشر إلى إدارة البيئة الإقليمية

تتيح دراسة تطورات الفترة المدروسة تحليل مدى تغير توجهات المملكة من الانخراط المباشر في بعض الأزمات إلى التركيز بصورة أكبر على إدارة البيئة الإقليمية، من خلال التفاوض والتنسيق وتنويع العلاقات. لكن هذا التحول لا ينبغي افتراضه بصورة مسبقة أو اعتباره شاملًا لجميع الملفات؛ إذ تختلف طبيعة التحديات الأمنية والسياسية من حالة إلى أخرى. فقد تتيح بعض القضايا فرصًا للتسوية الدبلوماسية، في حين تفرض قضايا أخرى استمرار التعاون الأمني أو الاستعداد الدفاعي.(Alsrour2026) وبالتالي، فإن السؤال التحليلي لا يتعلق بمجرد تراجع التدخل أو تزايد الدبلوماسية، بل بمدى تغير طريقة تعريف المصالح، وترتيب الأولويات، واختيار الوسائل التي تحقق الأهداف في ظل القيود الإقليمية والدولية.

3. إعادة تعريف القيادة الإقليمية

لا يتحدد الدور القيادي الإقليمي بامتلاك الموارد وحده، بل يرتبط كذلك بقدرة الدولة على بناء التفاهمات، وتوفير المنافع المشتركة، والتأثير في القرارات، وإدارة الخلافات، والاستجابة للأزمات. وفي هذا السياق، يمكن دراسة الدور السعودي من خلال مجموعة من المؤشرات، منها المبادرات الدبلوماسية، والمشاركة في ترتيبات التعاون الإقليمي، والقدرة على دعم الاستقرار، والمساهمة في معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية المشتركة(Alsrour2026). غير أن مفهوم القيادة الإقليمية يظل مرتبطًا باستجابة الأطراف الأخرى وبمدى قبولها بالمبادرات المطروحة. ولذلك، ينبغي التمييز بين الطموحات المعلنة للقيادة وبين التأثير الفعلي الذي يمكن إثباته من خلال النتائج والسلوك السياسي للدول الأخرى.

4. تحديات الاستراتيجية السعودية

تواجه الاستراتيجية السعودية مجموعة من التحديات المتداخلة، في مقدمتها استمرار الأزمات الإقليمية، وتعدد مصادر التهديد الأمني، وتغير أولويات القوى الدولية، وتقلبات أسواق الطاقة، والتحديات المرتبطة بتنفيذ برامج التحول الاقتصادي. كما يفرض تنويع العلاقات الدولية ضرورة إدارة التوازن بين الشراكات القائمة والفرص الجديدة، وتجنب أن يؤدي التعاون في مجال معين إلى تعقيد العلاقات في مجال آخر. ويبرز ذلك بصورة خاصة في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين، وفي قضايا الطاقة والتكنولوجيا والأمن.(Alterman,, 2023) وتشمل التحديات أيضًا صعوبة تحقيق تسويات سياسية مستدامة في بعض النزاعات، إذ قد تتعارض مصالح الأطراف المحلية والإقليمية، أو تتغير الظروف التي أدت إلى التوصل إلى تفاهمات أولية. ومن ثم، فإن تقييم الاستراتيجية السعودية يتطلب دراسة قدرتها على التعامل مع هذه القيود، وليس الاكتفاء بتحليل الأهداف المعلنة أو المبادرات الدبلوماسية.

5. الاتجاهات المستقبلية للاستراتيجية السعودية

يمكن استنادًا إلى الفترة المدروسة تحديد عدد من المسارات التي تستحق المتابعة في تحليل الاستراتيجية السعودية، من دون الجزم بتحققها مستقبلًا. يتمثل المسار الأول في استمرار الترابط بين السياسة الخارجية والأهداف الاقتصادية والتنموية، ولا سيما في ما يتعلق بجذب الاستثمارات وتطوير القطاعات غير النفطية وتعزيز التعاون التقني. أما المسار الثاني فيتعلق بإدارة العلاقات مع القوى الكبرى، والمحافظة على الشراكات الأمنية والاقتصادية، مع الاستفادة من الفرص التي تتيحها العلاقات مع الصين وروسيا والقوى الإقليمية الأخرى. ويتصل المسار الثالث بإدارة التنافس الإقليمي، ولا سيما العلاقات مع إيران، وأمن الخليج، والتطورات في اليمن والبحر الأحمر، ومستقبل القضية الفلسطينية. ويتمثل المسار الرابع في تنويع أدوات السياسة الخارجية، من خلال الجمع بين الردع والتعاون الأمني والدبلوماسية والوساطة والقوة الاقتصادية، وفق طبيعة كل قضية.

وتظل هذه المسارات احتمالات تحليلية تستند إلى الاتجاهات المرصودة، وليست تنبؤات حتمية بشأن القرارات السعودية أو نتائجها بالتالي توضح دراسة المدة (2024–2026) أهمية تنويع الشراكات الدولية، وتنامي الترابط بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاعتبارات الأمنية والسياسية، واستمرار دور الدبلوماسية في إدارة الخلافات الإقليمية. كما تبرز أهمية قضايا غزة والبحر الأحمر والعلاقات مع القوى الكبرى في تشكيل البيئة التي تتحرك ضمنها الاستراتيجية السعودية. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار تنويع الشراكات دليلًا كافيًا على تحقيق استقلال استراتيجي كامل، كما لا يمكن اعتبار توسع الدبلوماسية دليلًا على اختفاء أدوات الردع. والأدق هو تحليل التغير في مزيج الأدوات والأولويات، وتقييم النتائج الفعلية لكل مبادرة ضمن سياقها الزمني والسياسي. وبناءً على ذلك، فإن فهم التحولات السعودية خلال هذه المرحلة يستلزم الجمع بين دراسة استمرارية

المصالح الوطنية والتغير في الوسائل المستخدمة، مع مراعاة أن الوقائع المرتبطة بعام 2026 يجب أن تكون مثبتة بمصادر موثوقة حتى تاريخ إعداد النسخة النهائية.

الخاتمة

تناول هذا البحث تحولات الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط خلال المدة (2016–2026)، من خلال تحليل المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية للمملكة، وتتبع تطور تعاملها مع الأزمات الإقليمية، ودراسة انعكاسات المتغيرات الدولية والتحولات الاقتصادية والتنموية في أولوياتها الاستراتيجية. وأظهر التحليل أن السياسة الخارجية السعودية خلال الفترة المدروسة تأثرت بمجموعة متداخلة من المحددات، في مقدمتها الاعتبارات الأمنية والجيوسياسية، والتنافس الإقليمي، وطبيعة العلاقات مع القوى الدولية، ومتطلبات التحول الاقتصادي في إطار رؤية السعودية 2030. وقد انعكست هذه المحددات على طريقة تعامل المملكة مع ملفات اليمن وإيران والعلاقات الخليجية، وعلى توجهاتها نحو توسيع الشراكات الدولية وتفعيل المسارات الدبلوماسية. كما أظهر البحث أن المصالحة الخليجية عام 2021 والاتفاق السعودي الإيراني عام 2023 يمثلان محطتين مهمتين في دراسة إدارة التنافس الإقليمي، إلا أن دلالتهما الاستراتيجية لا تقتصر على الانتقال من الخلاف إلى التعاون، بل تتصل أيضًا بالسعي إلى تقليل مخاطر التصعيد، وتوسيع خيارات السياسة الخارجية، وتهيئة بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية.

وعلى المستوى الدولي، برز تنويع العلاقات مع القوى الكبرى والإقليمية بوصفه أحد المسارات المهمة في السياسة الخارجية السعودية. غير أن هذا التنويع لا يعني بالضرورة التخلي عن الشراكات التقليدية أو تحقيق استقلال كامل عن

تأثيرات النظام الدولي، بل يعكس محاولة لتوسيع هامش الحركة والتعامل مع تعدد مراكز القوة وتداخل المصالح الاقتصادية والأمنية. ويؤكد البحث كذلك أهمية رؤية السعودية 2030 في تفسير العلاقة بين السياسة الخارجية والتحولات الداخلية؛ إذ ترتبط أهداف تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير القطاعات غير النفطية بالحاجة إلى بيئة إقليمية أكثر استقرارًا، وإلى علاقات دولية متنوعة تدعم مسارات التنمية. ومع ذلك، لا يمكن تفسير التحولات الاستراتيجية السعودية بالعامل الاقتصادي وحده، نظرًا لاستمرار تأثير الاعتبارات الأمنية والتنافس الإقليمي ومتطلبات الردع.

وبناءً على ذلك، خلص البحث إلى أن الاستراتيجية السعودية تجاه الشرق الأوسط خلال المدة (2016–2026) شهدت تغيرات في ترتيب الأولويات وفي مزيج الأدوات السياسية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، مع استمرار عدد من المصالح الاستراتيجية الأساسية. ويعني ذلك أن فهم التحولات السعودية يتطلب الجمع بين تحليل العوامل البنيوية المؤثرة في سلوك الدولة، ودراسة القرارات والمبادرات التي اتخذتها، وتقييم النتائج الفعلية لتلك السياسات ضمن سياقاتها الزمنية والإقليمية. وتظل النتائج المتعلقة بالمرحلة الأخيرة من عام 2026 مرتبطة بحدود المعلومات المتاحة حتى تاريخ إنجاز البحث، الأمر الذي يستلزم عدم تعميم استنتاجات نهائية على أحداث لم تكتمل أو لم تتضح آثارها بعد.

قائمة المصادر

1 Alsrour, Abeer Aqeel Mohammad. “Recalibrated Strategic Hedging: Explaining the Evolution of Saudi Arabia’s Regional Foreign Policy (2010–2025) through Strategic Hedging and Regional Security Complex Theory.” *Frontiers in Political Science* 8 (2026). https://doi.org/10.3389/fpos.2026.1952289.

2 “Kingdom of Change: Saudi Arabia’s Evolving Foreign Policy,” Royal United Services Institute, 2023.

3 Baghernia, Niloufar. “China’s Marginal Involvement in the 2023 Iran-Saudi Arabia Reconciliation.” Asian Affairs (2024): 34–51 .
4 Keynoush, Banafsheh “The Saudi-Iran Deal: A New Chapter in Middle East Diplomacy,” Middle East Institute, 2023, https://www.mei.edu./
5 Borck, Tobias Seeking Stability Amidst Disorder: The Foreign Policies of Saudi Arabia, the UAE and Qatar, 2010–20 (Oxford: Oxford University Press, 2024), 53–80.
6 Buzan, Barry, and Ole Wæver. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
7 Center for Strategic and International Studies. “Saudi Vision 2030 at Ten.” July 6, 2026. https://www.csis.org/.
8 Congressional Research Service. Saudi Arabia: Background and U.S. Relations. Washington, DC: Congressional Research Service.
9 European Parliamentary Research Service, *Saudi Arabia’s Foreign Policy* (Brussels: European Parliament, 2025), https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2025/777922/EPRS_BRI(2025)777922_EN.pdf.
10 European Parliamentary Research Service. Saudi Arabia’s Foreign Policy. Brussels: European Parliament, 2025. https://www.europarl.europa.eu/.
11 Financial Times. “The Realignment of the Middle East.” August 18, 2026.
12 Finley, Mark and Jim Krane, “The OPEC+ Phenomenon of Saudi-Russian Cooperation and Implications for US-Saudi Relations” (Houston: Baker Institute for Public Policy, October 18, 2022),
13 Flynn, et al. “The International Political Economy of Saudi Arabia: Sovereign Fund and Foreign Policy.” Digest of Middle East Studies (2024) .
14 Gray, Colin S. *The Strategy Bridge: Theory for Practice*. Oxford: Oxford University Press, 2010.
15 Ighani, Helia *Managing the Saudi-Iran Rivalry: Insights from a CFR Workshop* (New York: Council on Foreign Relations, October 2016), https://www.cfr.org/reports/managing-saudi-iran-rivalry .

16 Hetou, Ghaidaa "Saudi Arabia," in Comparative Grand Strategy: A Framework and Cases, ed. Thierry Balzacq et al. (Oxford: Oxford University Press, 2019), 239–261.
17 Hudson, Valerie M. *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory*. 2nd ed. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 2014.
18 Hwang, Won-June. "Forging Reconciliation Despite Antagonism: Examining the Normalisation of Ties Between Saudi Arabia and Iran in 2023." Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 11, no. 3 (2024 .(
19 Alterman, Jon B. "China's Saudi-Iran Deal: What It Means for the Middle East," Center for Strategic and International Studies, 2023, https://www.csis.org/
20 Fulton, Jonathan China's Relations with the Gulf Monarchies (London: Routledge, 2019.
21 Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Vision 2030. Riyadh: Government of Saudi Arabia.
22 Kristian Coates Ulrichsen, "The Al-Ula Declaration and the Future of Gulf Cooperation," Arab Gulf States Institute in Washington, January 2021, https://agsiw.org./
23 Mabon, Simon and Edward Wastnidge, Saudi Arabia and Iran: The Struggle to Shape the Middle East (Manchester: Manchester University Press, 2022.(
24 Mason, Robert Foreign Policy in Iran and Saudi Arabia: Economics and Diplomacy in the Middle East (London: I.B. Tauris, 2022.(
25 Ministry of Foreign Affairs of the Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Foreign Policy and Vision. Riyadh: Ministry of Foreign Affairs.
26 Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. "Joint Trilateral Statement by the People's Republic of China, the Kingdom of Saudi Arabia, and the Islamic Republic of Iran." March 10, 2023 . الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الصينية: https://www.mfa.gov.cn/eng/.
27 Mustofa, Ahmad Zainal. "Kepentingan China sebagai Aktor di Balik Rekonsiliasi Hubungan Arab Saudi dan Iran." Politika: Jurnal Ilmu Politik 14, no. 2 (2023): 253–268 .

28 Nye, Joseph S., Jr. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: PublicAffairs, 2004.
29 Partrick, Neil Saudi Arabian Foreign Policy: Conflict and Cooperation (London: I.B. Tauris, 2016).
30 Reuters. "Saudi Arabia Bets on Defensive Alliances to Deter Slide into War." August 12, 2026 .
31 Reuters. "Saudi Aramco Offers Crude Outside Hormuz to Some Asian Refiners." August 17, 2026 .
32 Reuters. "Turkey Lays Out Plans for Defence Pact with Pakistan and Saudi Arabia." August 13, 2026 .
33 Reuters. "Yemen at Highest Risk of Major Conflict since 2022 Truce, UN Warns." August 13, 2026 .
34 U.S. Congressional Research Service. Saudi Arabia: Background and U.S. Relations. Washington, DC: Congressional Research Service.
35 Ulrichsen, Kristian Coates. "The Qatar Crisis: Causes, Consequences, and Implications." The International Spectator 52, no. 4 (2017).
36 Ulrichsen, Kristian Coates. The Gulf States in International Political Economy. London: Palgrave Macmillan, 2016.
37 United Nations Security Council, Letter Dated 26 March 2015 from the Permanent Representative of Saudi Arabia to the United Nations Addressed to the Secretary-General, S/2015/217, March 26, 2015, https://undocs.org/S/2015/217.
38 Wang, et al. "Saudi Arabia's US-China Hedging Strategy and Its Regional Impact." Middle East Policy, first published December 7, 2025. https://doi.org/10.1111/mepo.70027
39 Wang, Xiaoyu, Salman K. Al-Dhafeeire, and Degang Sun. "Saudi Arabia's US-China Hedging Strategy and Its Regional Impact." Middle East Policy 32, no. 4 (2025): 18–34 .
40 Zhang, Yuan. "Crucial yet Limited: China's Role in the Saudi-Iranian Rapprochement." Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies 18, no. 3 (2024): 243–259 .
41 سليم، محمد السيد *تحليل السياسة الخارجية* .القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
42 سمان، عائشة ،2017 الابعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الايرانية والسعودية تجاه الشرق الاوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة.

43 عبد الهادي، أماني خالد ،2026 «التحالف الاستراتيجي الأمريكي–السعودي وانعكاساته على الأمن الإقليمي بعد العام 2015»، المجلة العراقية للعلوم السياسية 7، العدد 20 (2026)، https://doi.org/10.67520/202026389 .